

بيان إعلامي

المشروعات الصغيرة والمتوسطة مهياة لإصدار سندات الدين قصيرة الأجل

- د. عمران: الترخيص لشركات التصنيف الائتماني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من شأنه تيسير اإاحة بدائل لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أوضح الدكتور محمد عمران رئيس هيئة الرقابة المالية أن مجلس الإدارة قد وافق على الترخيص لشركات التصنيف الائتماني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمزاولة نشاطها ، بهدف إتاحة التمويل للشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وقال الدكتور عمران أن مجلس إدارة الهيئة قد بادر بتلك الخطوة التنظيمية لإتاحة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال اصدار السندات بأنواعها المختلفة، ومن بينها السندات متوسطة الأجل لتمويل الأصول الرأسمالية والسندات قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل.

وأشار د. عمران لما شهده العام الماضي من إصدار تعديلات قانون سوق رأس المال -ولائحته التنفيذية - والتي يسرت إصدار أدوات الدين قصيرة الأجل بإجراءات مختصرة عبر قرار من مجلس إدارة الشركة وبتفويض من الجمعية العامة ،مع ضرورة إلتزام الشركات أو الجهات التي ترغب في إصدار سندات قصيرة الأجل بالحصول على شهادة بالتصنيف الائتماني (Rating) صادرة من إحدى جهات التصنيف الائتماني المعتمدة من الهيئة، أو حصول الضامن عليها إن وجد، شريطة ألا تقل عن درجة (BBB-) أو ما يعادلها، ما لم ينطبق عليها الإعفاء من الحصول على هذه الشهادة، ويتم التقدم بشهادة تصنيف جدارة ائتمانية (Grading) للشركات الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن الحد الذي توافق عليه الهيئة.

واضاف رئيس الهيئة أن مجلس الإدارة رأى أهمية نوعية في تقنين اإاحة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر السندات وإيرادات الدين بأنواعها المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى انه في إطار أإاحة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد صدر القانون رقم 176 لسنة 2018 بتنظيم نشاطى التأجير التمويلي والتخصيم لتفعيل وتزايد نشاط تلك الأدوات في أإاحة التمويل. كما بدأ منذ مارس 2018 تفعيل سجل الضمانات المنقولة والذي يتيح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحصول على التمويل بضمان الأصول المنقولة من خلال أشهر الضمانات في سجل إلكتروني دون الحاجة لنقل حيازة المنقول وبقاء المنقول في حيازة المدين لاستخدامه في النشاط، وقد بلغت قيمة الإشهارات على تلك الأصول حوالي 520 مليار جنيه.